

# أثر إجراءات التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

أ. محمد عبد الله الحردان

جامعة العلوم الإسلامية العالمية  
المملكة الأردنية الهاشمية

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر إجراءات التدقيق الداخلي على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توزيع استبيان على أفراد مجتمع الدراسة المتمثل في المدققين الداخليين لدى البنوك التجارية الكويتية والبالغة عددها (5) بنوك، حيث تم توزيع (59) استبانة، حيث تم استرداد (47) منها وتم اخضاعها جمعياً للتحليل بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS)، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن إجراءات التدقيق الداخلي بكل ضوابطها تؤثر على عملية إنتاج قوائم مالية تتمتع ببياناتها الملائمة والمصدقية والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية صناعة واتخاذ القرارات في من قبل الأطراف المهتمة باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية ، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة أنه لا بد للبنوك التجارية الكويتية من الالتزام التام بالقواعد والسياسات المحاسبية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية بما يؤدي ويساعد على إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة والملائمة لزيادة كفاءة المستخدمين والمهتمين باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية من اتخاذ القرارات الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، جودة المعلومات المحاسبية، البنوك التجارية

## Abstract

### **The impact of the internal audit procedures on the quality of accounting information in Kuwaiti commercial banks**

This study aimed to show the impact of internal audit procedures on achieving the qualitative characteristics of accounting information on the financial reports in Kuwaiti commercial banks. The study population were the internal auditors of Kuwaiti commercial banks (n=5). The descriptive-analytical approach was used to distribute the questionnaires (n=59). The response rate was 79.7% (n=47). The data were analysed by SPSS program version 24 (IBM, Chicago, IL, USA). This study found that the internal audit procedures have an effect on the producing of the financial lists at the Kuwaiti commercial banks. These lists are

relevant and reliable and can be relied upon making the decisions at the Kuwaiti commercial banks. This study recommends that Kuwaiti commercial banks must abide by the accounting rules and policies, which released from the international accounting standards, which will result in producing reliable and appropriate data by whose interested in the economics of Kuwaiti commercial banks.

**Key words:** Internal Audit, Qualitative Characteristic of Accounting Information, Commercial Banks.

## مقدمة

تعتبر إجراءات التدقيق الداخلي وإنتاج البيانات والمعلومات ذات الخصائص النوعية كما وردت في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية، جزء أساسي من الإدارة الاستراتيجية للشركات المعاصرة، حيث أن إجراءات التدقيق الداخلي التي تنفذها الشركات بشكل منظم تعتبر ضرورية للحد من الأخطار المصاحبة لأنشطتها وعملياتها وبشكل خاص إنتاج بيانات مضللة للإطراف الداخلية والخارجية.

هنالك تطور في إجراءات التدقيق الداخلي جاءت بها معايير التدقيق الداخلي الدولية، بهدف زيادة كفاءة وفاعلية عمليات التدقيق الداخلي من حيث الضبط والرقابة على أنشطة وعمليات الوحدات المحاسبية بشكل عام والمؤسسات البنكية بشكل خاص، حيث تتميز هذا المؤسسات المالية بالتطور السريع في استخدام الوسائل الإلكترونية لديها، وزيادة الخدمات البنكية المقدمة من قبل البنوك، حيث أصبحت إجراءات وأنشطة التدقيق الداخلي مصدراً استشارياً وتوجيهياً لهذه المؤسسات في إدارة المخاطر والتقليل منها، ومساعدة إدارة الوحدة المصرفية على إنتاج قوائم مالية ذات جودة عالية، وذات مصداقية للمهتمين باقتصاديات البنوك.

### 1.1: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في التحقق الى اي درجة تؤثر إجراءات التدقيق الداخلي المعتمدة في البنوك على إنتاج معلومات محاسبية ملائمة وذات موثوقية واعتمادية لمتخذي القرارات الداخليين والخارجيين، إذ أن إجراءات التدقيق الداخلي لها تأثير على ضبط العمليات الرقابية والمالية والإدارية والمحاسبية في هذه المؤسسات المالية. ويعتبر إنتاج معلومات ذات الخصائص النوعية كالملائمة والمصداقية من اهم الأهداف التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7)، إذ تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية من المصدر الرئيس للمستخدمين الخارجيين الحاليين والمرتقبين لتحديد مواقفهم من أنشطة هذه المؤسسات المالية واتخاذ القرارات المناسبة. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤالين التاليين:

• ما أثر إجراءات التدقيق الداخلي على موثوقية المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

• ما أثر إجراءات التدقيق الداخلي على ملائمة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

### 1.2: أهمية وأهداف الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية توافر خصائص جيدة في المعلومات المحاسبية المنتجة من قبل المؤسسات المالية لكافة الأطراف المهتمة باقتصاديات هذه المؤسسات المالية لتحديد مواقفهم من نتائج أعمالها ومركزها المالي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف بيان فيما إذا كانت إجراءات التدقيق الداخلي تؤثر على

تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المنتجة من المؤسسات المالية، وبالتحديد جاءت هذه الدراسة للتحقق من الأهداف الفرعية التالية :

• تحديد أثر إجراءات التدقيق الداخلي على موثوقية المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

• استكشاف أثر إجراءات التدقيق الداخلي على ملائمة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

### 1.3: فرضيات الدراسة

**H<sub>A1</sub>**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات لتدقيق الداخلي على موثوقية المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

**H<sub>A2</sub>**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التدقيق الداخلي على ملائمة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في البنوك التجارية الكويتية.

### 1.4: الإطار النظري والدراسات السابقة

#### • مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي

يشتمل مفهوم التدقيق الداخلي على وظيفتين وهما: (الوردات، 2014، 36)

• **خدمات التأكيد:** هي التي تهتم بالتقييم موضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام وغيرها من الموضوعات، طبيعة ونطاق ومهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي.

• **الخدمات الاستشارية:** وهي عمليات المشورة التي تقدم لوحدة تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة للوحدة وتحسين عملياتها ومثال ذلك، المشورة، النصح، تصميم العمليات، التدريب.

تم تعريف التدقيق الداخلي بأنه "نشاط تقييمي مستقل يتم إنشاؤه داخل التنظيم كخدمة له، وهو نوع من الإجراءات الرقابية التي تتم عن طريق فحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية الأخرى" (العفيفي، 2007، 15)

وعرف معيار التأكيد والتدقيق الدولي رقم (610) التدقيق الداخلي بأنه "نشاط تقييمي ينشأ ضمن المنشأة لغرض خدمتها وتتضمن وظائفه اختبار وتقييم، ومراقبة كفاءة وملائمة وفاعلية النظام المحاسبي المستخدم ونظام الرقابة الداخلية" (IFAC، 2016، 677)

يلاحظ الباحث مما سبق أن للتدقيق الداخلي واحراءاته أهمية كبيرة للوحدات المحاسبية بشكل عام وللبنوك بشكل خاص لما لها من أثر على إنتظام العمليات المحاسبية والإدارية وعلى إنتاج تقارير وقوائم مالية يمكن الاعتماد عليها من قبل اطراف متعددة.

### 2. إجراءات التدقيق الداخلي

أن إجراءات التدقيق الداخلي الفعالة تتحدد من خلال خمسة إجراءات رئيسية، ومتتالية، وعلى القائمين على نشاط التدقيق الداخلي الالتزام بها والعمل بموجبها، وهي على النحو التالي: (القبطان، 2016، 54)

#### أولاً: التخطيط لعمليات التدقيق الداخلي

يجب على المدقق الداخلي أن يخطط عملية التدقيق للحد من خطر التدقيق للحصول على تأكيد معقول بشأن كفاية وملاءمة الأدلة لدعم استنتاجاته، ويجب على المدقق الداخلي تقييم مخاطر التدقيق، واستخدام هذا التقييم في تحديد أهداف التدقيق، ونطاقه، والطريقة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بكفاءة. (النونو، 2009، 44)

وعرفت (نوال) عملية تخطيط التدقيق الداخلي، بأنها مجموعة الإجراءات التي تتضمن صياغة أهداف واستراتيجيات عملية التدقيق، وهي تربط بين أهداف التدقيق الداخلي مع أهداف المنشأة، وذلك لمساعدة دائرة التدقيق الداخلي للعمل بأفضل فعالية ممكنة. (نوال، 2015، 46)

وتتضمن عملية التخطيط لنشاط التدقيق ضرورة وضع الأهداف، وتحديد نطاق العمل، كما يشترط الحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها، وتحديد الموارد اللازمة لأداء عملية التدقيق، والاتصال بكل من له علاقة بعملية التدقيق والأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق، وفي بعض الأحيان يتوجب القيام بمسح للتعرف على الأنشطة والمخاطر والإجراءات الرقابية، وذلك لتحديد الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام أكبر، وإجراء فحوصات إضافية أثناء عملية التدقيق، وكتابة برامج التدقيق، وتحديد كيف ترسل نتائج التدقيق ولمن يجب ترسل، وأخيراً الحصول على الموافقة من المشرف على دائرة التدقيق الداخلي على خطة أعمال التدقيق. (نوال، 2015، 54)

#### ثانياً: التحقق والتقييم للأنشطة والعمليات

تعد وظيفة التحقق والتقييم امتداد لمدى الالتزام، وتضمن كل الأحداث المالية في القوائم والسجلات المحاسبية والمالية، لذا فإن مفهوم التحقق والتقييم يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط المنشأة موضع مراقبة وتدقيق داخلي. ولذلك فإن تحقيق هذه الإجراءات الداخلي من قبل المدقق يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال الخريطة التنظيمية، وليس من خلال التقارير المالية، وبناءً على ذلك فإن المدقق الداخلي يعد في هذه الحالة ممثلاً للإدارة العليا، وذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها أو مدى تمشي النظام مع ما تطلبه الإدارة. (Arens,2003,379)

#### ثالثاً: التقرير والاتصال عن أنشطة التدقيق

يمثل تقرير المدقق الداخلي أداة مهمة ومحورية يستخدمها المدقق الخارجي لتساعده في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتحديد مدى الفحص الذي سيقوم به، كما يوضح له أين تتركز المشاكل، والمواضع المهمة التي تحتاج إلى الفحص أكثر من غيرها. (شرويه 2015 ، 233)

لا شك أن تقرير المدقق الداخلي كمنتج لعمليات التحقق والفحص والتقييم هدفه النهائي توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب، وضمان أن المعلومات واضحة وتعبر عن الوضع الحقيقي للمنشأة، ومما لا شك فيه فإن إدارة التدقيق الداخلي تتحمل كثيراً من المسؤوليات تجاه متخذي القرارات باعتبار أن مسؤولياتها تقع في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية والتي تشمل رقابة الكفاءة وفاعلية العمليات، ورقابة التقارير المالية، ورقابة الالتزام. (أبو زر، 2006، 76)

#### رابعاً: المتابعة والتطوير والتفويض للنتائج.

إن التدقيق الداخلي هو أداة تغذية عكسية، إذ أنها بفحصها، وتقييمها للعمليات، والأنشطة الموجودة قد تخرج بالعديد من التوصيات تكون بمثابة مدخلات تعيد الإدارة العليا تشغيلها لتخرج منها بتوصيات جديدة بديلة أو مستحدثة تؤثر بشكل إيجابي على العمليات والأنشطة ذات العلاقة بها، وهذا يؤكد أن نتائج أنشطة التدقيق الداخلي يمكن أن تستخدم كغذية عكسية لتعديل الخطط وتطويرها والاستفادة من أخطاء الماضي. (العفيفي، 2007، 28)

يعتبر تقرير التدقيق الداخلي بمثابة أداة لتقييم الأداء التشغيلي، كما يعتبر نافذة للمديرين التشغيليين للإفصاح عن آرائهم وأعمالهم، ويحفز العاملين لدى الإدارات التشغيلية، ويحفز الإدارة العليا نحو الموضوعات التي لا يجرؤ المديرين على طرحها لتخوفهم من اللوائح والروتين السائد. (السوافي، 2002، 243)

#### خامساً: التنسيق والتعاون مع المدقق الخارجي.

تعد العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي علاقة تكاملية، وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في هذه العلاقة منها دور لجنة التدقيق بتشجيع التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي، التشاور المنتظم، ووجود قنوات اتصال فعالة بين المدقق الداخلي والخارجي، الثقة المهنية المتبادلة والالتزام بجودة العمل. (Fowzia,2010,27)

أهمية التكامل والتعاون بين الطرفين له دور في تحقيق الجودة والفعالية للطرفين وللمنشأة، وذلك لأن المدقق الداخلي يمارس الرقابة السابقة واللاحقة من خلال تواجده اليومي في المنشأة واطلاعه على الخطط واللوائح وآلية تنفيذها، أما المدقق الخارجي فيمارس الرقابة اللاحقة فقط لأن عدد مرات نزوله إلى المنشأة لتنفيذ مهمة التدقيق محدودة وعادةً تكون بعد تنفيذ الأعمال. (أبو سرعة، 2010، 132)

#### جودة المعلومات المحاسبية

قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم (2) عام 1980 بعنوان: **Qualitative Characteristic of Accounting Information** (( أوضح من خلالها مجموعة من الخواص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية إضافة إلى القيود أو المحددات على إنتاج المعلومات المحاسبية، حيث يمكن التركيز على ضوئها بين المعلومات الأكثر فائدة وبين تلك الأقل فائدة (منفعة) لأغراض اتخاذ القرارات. إذ أن مستخدمي المعلومات هم نقطة البداية في تقرير خصائص المعلومات، والسبب يعود إلى اختلاف المستخدمين وتعدد مصالحهم أي أن هناك تبايناً في أهدافهم وتعارضا في دوافعهم. حيث أن ذلك سيجرب عليه اتخاذ قرارات تختلف باختلاف أهدافهم، إضافة قابلية المعلومات للفهم وهي السمات المفترضة في مستخدمي المعلومات (متخذي القرارات)، إذ يجب تقديم المعلومات بحيث يستطيع الأفراد ذوو المعرفة المعقولة بأنشطة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، دراسة هذه المعلومات وفهمها، والقدرة على استخدامها وهذا ما يسمى بالقابلية للفهم. (ريتشارد، 2006، 138) جاءت الخصائص النوعية للمعلومات في ترتيب هرمي، بهدف تحديد الترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المحاسبية، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها، باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي السائد للحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية، لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد، ومساندة القرارات الإدارية، ورسم السياسات المختلفة ومتابعة تنفيذها. (القاضي، 2018) أن خصائص المعلومات الأساسية والتي من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، هي خاصية خاصة الملائمة وخاصية الموثوقية أو الاعتمادية. وبالتالي يجب أن يكون الإبلاغ المالي ملائماً وموثوقاً، حيث أن كثيراً من الأدبيات المحاسبية أشارت إلى أن الموثوقية تعتبر شرطاً أساسياً يجب تحقيقه في المعلومات لكي تصبح ملائمة لاتخاذ القرار. (McLean 2008 & DeLone).

تقيس الهيئات المهنية المصدرة للمعايير المحاسبية جودة المعلومات المحاسبية بشكل رئيسي بقدرتها على مساعدة المستثمرين والمقرضين على مقدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية تكفي لمواجهة التزاماتها عند استحقاقها وتوزيعات نقدية منتظمة للمستثمرين دون أن يتأثر بذلك مستوى عملياتها الإنتاجية وقدرتها على النمو. (نذير، 2014، 54)

عن مراجعة الباحث للادبيات المحاسبية والخاصة بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية الصادرة من المجمع المهنية الدولية والأمريكية، وجد أن الخصائص الأساسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المنتجة ما يلي:

#### أولاً: الملائمة

تعد خاصية الملائمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المعكوسة في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في أسواق رأس المال، ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبعبارة أخرى هي قدرة المعلومات المحاسبية لإيجاد تأثير في اتخاذ القرار. فإذا لم يكن للمعلومات أي تأثير على قرار معين، فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار. بمعنى أنه لكي تكون المعلومات ملائمة فإنها يجب أن تؤيد أو لا تؤيد توقعات متخذ القرار. (وصفي، 2010، 31)، ويمكن تحقيق خاصية الملائمة من خلال التالي: (نذير، 2014، 34)

- حداثة المعلومات وتوفرها في الوقت المناسب (أي التوقيت الملائم).
  - تمكين متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث أي القدرة على التنبؤ بالمستقبل.
  - مساعدة متخذ القرار من مراجعة وتصحيح التوقعات السابقة.
- والملائمة هي من الخصائص النوعية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في إتخاذ القرارات الاقتصادية، ويجب أن تؤثر المعلومة أو تحدث إختلافاً في القرار حتى تعتبر ملائمة لإتخاذ القرار الإقتصادي، وهي تساعد مستخدم الإبلاغ المالي في التنبؤ في المستقبل من خلال قراءة نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية، ومما يعني بأن هذه الخاصية لها قيمة تنبؤية وكذلك لها قيمة استرجاعية ( تغذية راجعة )، وبالتالي يجب أن تكون بين أيدي المستخدمين في الوقت المناسب. (Kiso, Weygandt, 2017 and Warfield, 2017, 32). هذا وتصبح المعلومات ملائمة إذا كانت: (القاضي، 2018، 201)

● تساعد علي التنبؤ بالمستقبل: يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد وفي إطار البيئة

المحيطة، مما يستوجب توفير معلومات محاسبية تسهم في مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة، كما تسهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخطط، ورسم السياسات المستقبلية.

• **تساعد على تقييم الأداء في الفترة الماضية:** ويقصد بها أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي يجب أن تترد مرة أخرى إلى النظام، للتحقق من صحة التنبؤات، وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة، لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأن الانحرافات وتصحيحها.

• **متاحة في الوقت المناسب:** تعتبر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية حاجة جارية وفورية، وخاصة أن كثير من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة، نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة، وتعتبر خاصية التوقيت الملائم من الخصائص الهامة الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية، وعنصراً أساسياً من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية، إذ أنه لا قيمة للمعلومات، ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب، لتمكنه من اتخاذ القرار السليم، ولكي يكون توقيت المعلومات المحاسبية ملائماً ومناسباً، فإنه لا بد من إعدادها وتجهيزها قبل اتخاذ القرار بوقت كاف.

### ثانياً: الأعمادية وإمكانية الثقة بها

تعد إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية الخاصة الأساسية الثانية بعد خاصية الملائمة، فالثقة خاصة مفادها أن المعلومات تخلو من التحيز والخطأ، وأنها تنطوي بصدق على الخصائص والسمات المستهدف إبرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه. (القاضي، 2018، 204)، فالمعلومات تكون موثوقة إذا كانت خالية من الخطأ المادي والتحيز وعندما يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لتظهر بصدق ما يراد لها أن تُظهر، وبالتالي يجب معالجة الأحداث وعرضها تمثيلاً مع طبيعتها وحقيقتها الاقتصادية وليس فقط شكلها القانوني (المعايير، 2009، 899). وتتكون خاصية الثقة من ثلاث خصائص فرعية والتي لا تقل أهمية عن الخصائص الفرعية للملاءمة وهي:

### • الصدق في التعبير

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد دراستها، فالمعلومات المحاسبية لا يمكن الاعتماد عليها إلا إذا كانت تعبر بأمانة عما تهدف التعبير عنه. إذ يجب أن تكون المعلومات المحاسبية معبره بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها بحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها وتقرير عنها. (حنان، 2003، 196)، وخاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من التحيز وهما (القاضي، 2018، 205)

- تحيز في عملية القياس: كما هو الحال في تطبيق منهج التكلفة التاريخية كأساس لقياس الأحداث الاقتصادية وهذا القياس التاريخي يظهر تحيزاً لصالح المساهمين.
- تحيز من القائم بعملية القياس: وهنا إما أن يكون مقصوداً كما في حالة عدم الأمانة أو غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة.

## 2. إمكانية التحقق

ويقصد بقابلية التحقق أن تكون للمعلومات دلالة محددة وان يكون لها استقلالها بغض النظر عن يقوم بإعدادها أو باستخدامها وخاصية القابلية للإثبات، والتحقق تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخصاً آخر- مستقل عن الشخص- الأول باستخدام الأساليب نفسها، بمعنى أن التحقق يعني ضمناً الاتفاق بين المحاسبين على قياس الحدث الاقتصادي المعين وكيفية التقرير عنه. إذاً فالتحقق ليس معناه صحة أسلوب أو طريقة القياس ولكنه يؤكد أن القواعد الخاصة بالقياس قد طبقت بعناية وبدون أي تحيز شخصي من جهة الأفراد القائمين بالقياس (وصفي، 2010، 32).

## 3. الحياد

عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية التحيز في عملية القياس بأنه " ميل القياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلاً من أن يكون الحدث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين ". ويقصد بالحياد أو عدم التحيز عدم اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى معلومات مفيدة إلى جهة معينة أو طرف معين من الأطراف

المعنية أو المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى، بل يجب أن تكون المعلومات واقعية خالية من التحيز (أبو الفتوح، 2015، 70)

ويرى الباحث من خلال عرض مفهوم الثقة الواجب توافرها في المعلومات المعكوسة في القوائم والتقارير المالية أنها شرط ضروري يلزم توافره في المعلومات حتى يستطيع مستخدمو المعلومات من الاعتماد عليها في اتخاذ وترشيد قراراتهم على اختلاف أنواعها، إذ يلزم أن تكون المعلومات المحاسبية موثوقاً بها بالإضافة إلى ملاءمتها للقرار محل الدراسة، ويجب أن يتوفر في المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم والتقارير المالية كي تزداد جودتها ومنفعتيها لمستخدميها وخصوصاً المدققين الداخليين خاصيتين رئيسيتين وهما الملائمة والثقة. فإذا ما فقدت المعلومات المحاسبية إحدى هاتين الخاصيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة لمستخدميها.

### 1.5: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الأدبيات المحاسبية لبناء الإطار الفكري للدراسة والمتمثلة في أثر التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية. إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات النوعية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

### 1.6: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الكويتية دون الإسلامية وعددها (5) بنوك، ويتكون أفراد مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين في جميع البنوك التجارية الكويتية، إذ تم توزيع (59) استبانة عليهم وتم استرداد (47) استبانة مكتملة الاجابات تم اخضاعها للتحليل الإحصائي. والجدول (1) يبين أسماء البنوك التجارية الكويتية، وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة.

الجدول (1) أسماء البنوك التي تمثل عينة الدراسة وأفراد المجتمع وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة

#### والخاصة للتحليل

اسم البنك	العدد الإجمالي للمدققين الداخليين	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة والخاصة للتحليل	النسبة المئوية %
بنك الكويت الوطني	12	12	10	83%
بنك الخليج	9	9	7	83%
البنك الأهلي الكويتي	15	15	10	67%
بنك برقان	12	12	10	83%
بنك البحرين والكويت	10	10	10	100%
الإجمالي	59	59	47	86%

### 1.7: عرض البيانات واختبار الفرضيات

جدول رقم (2) تحليل آراء أفراد مجتمع الدراسة حول إجراءات التدقيق الداخلي في للبنوك التجارية الكويتية

ت	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	أن عملية التخطيط لعمليات التدقيق الداخلي ضرورة لوضع الأهداف، وتحديد نطاق العمل، والحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأعمال التي سيتم تدقيقها	3.61	780.	مرتفع
2	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات لتحقيق إجراءات التحقق والتقييم لمدى الالتزام، وتضمن كل العمليات المالية في القوائم والسجلات المحاسبية والمالية.	4.29	0.85	متوسط
3	أن تقرير المدقق الداخلي كمنتج لعمليات التدقيق والتحقق والفحص والتقييم هدفه النهائي توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب.	2.27	0.81	متوسط
4	أن تقرير المدقق الداخلي كمنتج لعمليات التدقيق والتحقق والفحص والتقييم هدفه النهائي توفير القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات.	3.88	0.69	متوسط
5	تعتمد البنوك التجارية الكويتية التخطيط لعمليات التدقيق الداخلي للحد من خطر التدقيق للحصول على تأكيدات معقول بشأن كفاية الأدلة لدعم استنتاجاته.	3.97	0.85	متوسط
6	إن التدقيق الداخلي هو أداة تغذية عكسية، ومخرجاته هي مخلات تعيد الإدارة العليا تشغيلها لتخرج منها بتوصيات جديدة تؤثر بشكل إيجابي على العمليات والأنشطة ذات العلاقة بها.	2.53	0.79	متوسط
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.76	0.86	متوسط

يتضح من خلال الجدول (2) أعلاه أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية نحو الفقرات أعلاه، حيث بلغت درجة الموافقة تماماً لبعض الفقرات بين (2.34-وأقل من (3.67) والبعض الآخر بين

(3.68-الى 5)، وفقاً للمقياس المعتمد في الدراسة. كما جاء الانحراف المعياري مقبولاً بالنسبة إلى الفقرات أعلاه ويشير ذلك إلى قدرٍ من الاتفاق والاتساق في رأي أفراد مجتمع الدراسة حول تأثير التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية. كما يشير الجدول اعلاه إلى أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت ايجابية بشكل عام نحو الفقرات اعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) كما تبين أن المتوسط العام البالغ (76.3) يعكس مستوى موافقة مرتفع تبعاً للمقياس المعتمد في الدراسة، بالإضافة إلى ما تقدم نلاحظ أن الفقرة رقم (5) أن عملية التخطيط لنشاط التدقيق ضرورة لوضع الأهداف، وتحديد نطاق العمل، والحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها، هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.97) بينما كانت الفقرة (6) أن تقرير المدقق الداخلي كمنتج لعمليات التحقق والفحص والتقييم هدفه النهائي توفير المعلومات لمتخذي القرارات في الوقت المناسب. هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي (2.53). وهذا النتائج تدل برأي الباحث على أنه لا بد من إجراءات تدقيق تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة بالنسبة إلى الأطراف المهمة بالتقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

### 1.7.1: عرض بيانات الفرضية الأولى واختبارها

**Ha<sub>1</sub>**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التدقيق الداخلي على مصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

فقد تم إختبار هذه الفرضية من خلال/ 6 / أسئلة، إذ يبين الجدول رقم جدول (3) الإجابات عن أسئلة المتغير الأول من هذه الدراسة، ويبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى مستوى الموافقة، حيث كانت النتائج كما يلي:

### جدول رقم (3) تحليل آراء أفراد مجتمع الدراسة حول مصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

ت	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	تعتمد البنوك التجارية الكويتية قواعد محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج معلومات تتمتع بإمكانية التحقق منها.	3.21	580.	مرتفع
2	تعتمد البنوك التجارية الكويتية قواعد وسياسات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالحيادية من قبل الشخص القائم على عملية القياس.	3.39	0.85	متوسط
3	تعتمد البنوك التجارية الكويتية سياسات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالحيادية من قبل قواعد القياس.	3.42	0.84	متوسط
4	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات خالية من التحيز المشترك ( أداة القياس و الشخص المخول بالقياس).	3.48	0.94	متوسط
5	تعتمد البنوك التجارية الكويتية قواعد و سياسات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها.	3.93	0.65	متوسط
6	تعتمد البنوك التجارية الكويتية قواعد محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالموثوقية من قبل الاطراف المهمة.	442.	0.84	متوسط
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.86	0.77	مرتفع

يتضح من خلال الجدول(3) أعلاه أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية نحو الفقرات أعلاه، حيث بلغت درجة الموافقة تماماً لبعض الفقرات بين (2.34-وأقل من 3.67) والبعض الآخر بين (3.68-الى 5)، وفقاً للمقياس المعتمد في الدراسة. كما جاء الانحراف المعياري مقبولاً بالنسبة إلى الفقرات أعلاه ويشير ذلك إلى قدرٍ من الاتفاق والاتساق في رأي أفراد مجتمع الدراسة حول أهمية تأثير مصداقية البيانات و المعلومات في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية. كما يشير الجدول اعلاه إلى أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت ايجابية بشكل عام نحو الفقرات اعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) كما تبين أن المتوسط العام البالغ (86.3)

يعكس مستوى موافقة مرتفع تبعاً للمقياس المعتمد في الدراسة، بالإضافة الى ما تقدم نلاحظ أن الفقرة رقم (11) تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بامكانية التحقق منها، هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (3.93) بينما كانت الفقرة (12) تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة من قبل المستخدمين. هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي (2.44) وهذا النتائج تدل برأي الباحث على أنه لا بد من إجراءات محاسبية يتم إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة بالنسبة الى الأطراف المهتمة بالتقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية. ولإختبار الفرضية الأولى تم استخدام الانحدار البسيط والجدول رقم (4) التالي يوضح نتائج هذا الإختبار.

#### جدول رقم (4) يوضح إختبار الانحدار البسيط للفرضية الأولى

B	الثبات	R2	R	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.316	5.107	.8010	0.401	رفض	0.00	1.96	5.486

من بيانات نتائج التحليل في الجدول أعلاه رقم (4) نجد أن قيمة (T) المحسوبة (5.486) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على: تقبل الفرضية (H<sub>0</sub>) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها، والقيمة المعنوية ل (Sig) أكبر من (0.05). ونرفض الفرضية (H<sub>0</sub>) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لها، والقيمة المعنوية ل (Sig) أقل من (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية (H<sub>0</sub>) وتقبل الفرضية البديلة (H<sub>a</sub>)، وهذا يعني وفق النتائج السابقة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على مصداقية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

#### 1.7.2: عرض بيانات الفرضية الثانية واختبارها

**H<sub>A2</sub>: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التدقيق الداخلي على ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.**

فقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال 6/ أسئلة، إذ يبين الجدول رقم (5) الإجابات عن أسئلة المتغير الثاني من هذه الدراسة، ويبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى مستوى الموافقة، حيث كانت النتائج كما يلي:

#### جدول رقم (5) تحليل آراء أفراد مجتمع الدراسة حول ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

ت	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
•	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة التنبؤية.	4.42	0.55	مرتفع
•	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة التنبؤية لتصحيح التوقعات الماضية.	2.83	0.616	متوسطة
•	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة التنبؤية لترشيد القرارات.	3.17	0.600	متوسطة
•	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات يتم الحصول عليها في الوقت المناسب.	154.	0.87	منخفض
•	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالتغذية العكسية.	3.35	0.489	متوسطة
•	تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة على اتخاذ القرارات.	3.15	0.586	متوسطة
	المتوسط العام وانحرافه المعياري	3.82	0.48	متوسطة

يتضح من خلال الجدول (5) أعلاه أن إجابات أفراد مجتمع الدراسة كانت إيجابية نحو الفقرات أعلاه، حيث بلغت درجة الموافقة تماماً لبعض الفقرات بين (2.34-وأقل من 3.67) والبعض الآخر بين (3.68-الى 5)، والسؤال رقم (14) جاء بدرجة موافقه منخفضة وفقاً للمقياس المعتمد في الدراسة. كما جاء الانحراف المعياري مقبولاً بالنسبة إلى الفقرات أعلاه ويشير ذلك الى قدرٍ من الاتفاق والاتساق في رأي أفراد مجتمع الدراسة حول أهمية تأثير ملائمة البيانات والمعلومات في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

كما يشير الجدول اعلاه إلى أن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة كانت ايجابية بشكل عام نحو الفقرات اعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) كما تبين أن المتوسط العام البالغ (82.3) يعكس مستوى موافقة متوسطة تبعاً للمقياس المعتمد في الدراسة، بالإضافة الى ما تقدم نلاحظ أن الفقرة رقم (16) تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات يتم الحصول عليها في الوقت المناسب، هي أكثر الفقرات موافقة بمتوسط حسابي يبلغ (15.4) بينما كانت الفقرة (14) تعتمد البنوك التجارية الكويتية إجراءات محاسبية خاصة بها تؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة التنبؤية لتصحيح التوقعات الماضية، هي أقل الفقرات موافقة بمتوسط حسابي (83.2). وهذا النتائج تدل برأي الباحث على أنه لا بد من تبني إجراءات محاسبية تؤدي الى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالملائمة وقادرة على التنبؤ الحالي والمستقبلي.

ولإختبار الفرضية الثانية تم استخدام الانحدار البسيط والجدول رقم (6) التالي يوضح نتائج هذا

الإختبار.

### جدول رقم (6) يوضح إختبار الانحدار البسيط للفرضية الثانية

B	الثبات	R2	R	نتيجة الفرضية العدمية	SIG T	T الجدولية	T المحسوبة
0.957	0.792	0.971	0.931	رفض	0.00	1.96	23.279

من بيانات نتائج التحليل في الجدول أعلاه رقم (6) أعلاه نجد أن قيمة (T) المحسوبة (23.279) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على: تقبل الفرضية (Ho) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها، والقيمة المعنوية ل (Sig) أكبر من (0.05). ونرفض الفرضية (Ho) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لها، والقيمة المعنوية ل (Sig) أقل من (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) وتقبل الفرضية البديلة (Ha)، وهذا يعني وفق النتائج السابقة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التدقيق على ملائمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للبنوك التجارية الكويتية.

## 1.8: نتائج الدراسة

- أن إجراءات التدقيق الداخلي بكل ضوابطها تؤثر على عملية إنتاج قوائم وتقارير مالية تتمتع ببياناتها الملائمة لعملية صناعة واتخاذ القرارات في من قبل كافة الأطراف المهتمة باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية
- تلعب عمليات التدقيق الداخلي بكل اجراءاتها وضوابطها دوراً مؤثراً في عملية إنتاج تقارير مالية تتميز بالمصداقية ويمكن الاعتماد عليها في عملية صناعة واتخاذ القرارات الرشيدة من قبل الأطراف والمهتمين باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية الداخليين والخارجيين.

## 1.9: التوصيات

- لا بد للبنوك التجارية الكويتية من اعتماد قواعد وسياسات محاسبية تلائم طبيعة عملها وتؤدي إلى إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالقدرة التنبؤية لتصحيح التوقعات الماضية، لدى المهتمين باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية من مستثمرين وادارين ورجال اعمال ومحلي قوائم مالية.
- لا بد للبنوك التجارية الكويتية من الالتزام التام بالقواعد والسياسات المحاسبية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية بما يؤدي ويساعد على إنتاج بيانات ومعلومات تتمتع بالثقة والملائمة لمساعدة المستخدمين والمهتمين باقتصاديات البنوك التجارية الكويتية على تحديد مواقفهم الحالية والمستقبلية من نتائج الأعمال والمركز المالي.

## المراجع والمصادر

أبو الفتوح علي فضالة، (2015) بحوث واجتهادات في الفقه المحاسبي، دار الكتب المصرية، القاهرة.

أبو زر، عفاف إسحق، (2006) استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

أبو سرعة، عبد السلام عبد الله سعيد (2010) التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

الاتحاد الدولي للمحاسبين، (IFAC) (2016) إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق، والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

الأغا، نعمان سعد الدين (2015) مدى تطبيق معايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها في ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

حنان، رضوان حلوة (2003) النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

الداية، منذر (2009) أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ريتشارد شرويدر وآخرون (2006) نظرية المحاسبة، تعريب خالد على احمد كاججي، ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض.

السوافيري، فتحي، ومحمود، مراد مصطفى، وسمير، كامل محمد (2002) الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

شروده، الحادة بن (2015)، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

العفيفي، عبير محمد فتحي (2007) معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فاعليتها، دراسة تحليلية تطبيقية على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

العقيل، محمد (2011) جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة للفترة من 1991-2009م مجلة الإدارة العامة، العدد3.

القاضي حسين، مأمون حمدان، (2018) نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، سورية.

القبطان، محمد، (2016)، قواعد المراجعة في أعمال البنوك، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

مطر، محمد (2007). المحاسبة المالية: مشاكل القياس وإفصاح والتحليل، الجزء الثاني. عمان، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

المعايير المحاسبية الدولية (2009) الصادرة عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معيار المحاسبة الدولي (1). نذير، سمير (2014) الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة"، رسالة ماجستير غير، جامعة قاصدي، مرباح، ورقلة، الجزائر.

نوال، مزاب، (2013) دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية دراسة عينة من البنوك لولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

النونو، كمال محمد سعيد كامل، (2009) مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الوردات، خلف عبد الله (2014) دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، (2010) المحاسبة المالية-المدخل النظري وتقييم الأصول قصيرة الأجل، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية.

Kiso, D. E. ,Weygandt ,J.J. and Warfield, T.D). 2017. (Intermediate Accounting ,12<sup>th</sup> ed. Wiley & Sons ,Inc

DeLone, W. H. and McLean, E. R. (2008). The DeLone and McLean model of information systems success: A ten-year update. Journal of Management Information Systems, 19 (4), 9–30.

Arens, Alvin, and Loeb beck, James, 2003,Auditing: An Integrated Approach, Audit. p379

Fowzia,R,(2010) Co-operation between Internal and External Auditors: A Comparative

Study on Nationalized and Foreign Banks in Bangladesh, World Journal of Management, Vol (2), No (2),. P27